الفصل الرابع

تهويد منطقة القدس الكبرى وأسرلتها:

خطوات على طريق هدم الأقصى وبناء «الهيكل» المزعوم

«شواهد على تزوير التاريخ والجغرافيا».

obeikandl.com

obeikandl.com

تهويد منطقة القدس الكبرى وأسرلتها:

خطوات على طريق هدم الأقصى وبناء «الهيكل» المزعوم:

ركز الصهاينة حملاتهم الاستيطانية في مدينة القدس منذ عهد الانتداب البريطاني الذي بدأ في عام «1917م»، والذي هيَّأ لهم الأسباب القانونية والمادية والغطاء اللوجستي اللازم لذلك، «حتى بلغ عددهم في القدس الجديدة في شهر شباط 1948م ـ ربيع الثاني 1367هـ» 110 «ألف يهودي أكثر من عدد العرب بقليل»[1].

وعندما أعلن الصهاينة عن قيام دولتهم المصطنعة بعد مغادرة الإنكليز مدينة القدس بيوم واحد، أي في يوم السبت 7/ 7/ 1367هـ ـ 15 أيار 1948م كان عدد القرى العربية تقلّص من (33 قرية إلى 4 قرى موجودة حالياً)[2].

وبعد عدوان يونيو 1967م/ 1387هـ سقطت مدينة القدس الشرقية كاملة بيد المحتل الصهيوني الذي أعلن عن ذلك من محطة إذاعته يوم الأربعاء 21 ربيع الأول 1387هـ ـ 28 يونيو 1967م. «وبعد انتهاء عملية الاحتلال قامت القوات الإسرائيلية المعتدية بهدم الأحياء العربية مثل:

1 ـ حي المغاربة: وكان يضم 135 منزلاً، ويقطن فيه 6500 مواطن فلسطيني.

2 ـ حي الشرف: وكان يضم 1034 مسكناً، و425 محلا تجارياً، و5 مساجد»[3].

وتسارعت بعد الاحتلال الصهيوني للقدس الشريف عمليات تهويد الأرض والتاريخ والجغرافيا والمقدسات بخطى حثيثة ومتسارعة، وأخذت أفعى الاستعمار الاستيطاني تزحف داخل القدس القديمة وتلتف حولها عبر طوق محكم من

---

(1) ماردیني، طه أحمد: حوادث من تاريخ القدس، دار التيسير/ المشرق للكتاب، دمشق 2003، ص143.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 143.

(3) جريدة (تشرين) الدمشقية، العدد 6629، تاريخ 29/ 6/ 1996م.

المستوطنات بغية عزلها عمَّا حولها من قرى عربية، وعزل المسجد الأقصى ليتسنّى لها تهويده وأسرلته. ثم جاء جدار الفصل العنصري ليكمل عملية تهويد القدس وعزلها عن المحيط الفلسطيني.

وسنتناول مراحل عملية تهويد مدينة القدس الشريف ومحيطها، كون هذا التهويد يشكل القاعدة التي ينطلق منها الصهاينة لتهويد المسجد الأقصى المبارك وأسرلته:

«استولى الصهاينة عام 1968م ـ 1388هـ بموجب قانون الاستملاك للمنافع العامة سنة 1943م ـ 1362هـ على مساحة 126 دونماً داخل البلدة القديمة في القدس، مبني عليها 595 عقاراً، يضم 1048 شقة سكنية و427 مخزناً تجارياً، و5 مساجد إسلامية، و4 مدارس، وزاويتين إسلاميتين، وكذلك استولى الصهاينة على 4000 دونماً من الأملاك العربية خارج السور في القدس. وأصدرت حكومة الصهاينة بتاريخ 23/ 8/ 1968م ـ 29 جمادى الأولى 1388هـ قانوناً سمحت فيه لكل يهودي كان يملك عقاراً في القسم العربي من القدس المحتلة سنة 1967م ـ 1387هـ أن يعتبره ملكاً له، أو لورثته، ومنعت ذلك عن العرب الملاكين في القسم المحتل من القدس عام 1948م ـ 1367هـ»[1].

وتواصل استيلاء الصهاينة على الأراضي في القدس، حيث «استولت إسرائيل بموجب قرار أصدرته، رقمه 1656، تاريخ الأحد 28 جمادى الثانية 1390هـ ـ 30/ 8/ 1970م استولت بموجبه على الأراضي التالية:

1 ـ 4840 دونماً من أراضي قريتي بيت حنينا، والنبي صموئيل شمال القدس.

2 ـ 2700 دونماً من أراضي قرية بيت صفافا جنوب القدس.

3 ـ 2240 دونماً من أراضي قرية صور باهر، وجبل المكبر جنوب القدس.

4 ـ 1200 دونماً من أراضي قلندية قرب مطار القدس.

---

(1) الأحمد، نجيب: تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، دون تاريخ نشر ودون مكان نشر، ص 57 ـ 58.

5 ـ 470 دونماً من أراضي قرية الرام شمال القدس.

6 ـ 130 دونماً خارج السور من الجهة الغربية.

7 ـ 100 دونماً حول سور القدس.

وصرح وزير الإسكان «الإسرائيلي» أن «إسرائيل» ستنشئ على هذه الأراضي أربع ضواحي سكنية للمهاجرين، تتسع لمئة واثنين وعشرين ألف مهاجر صهيوني»[1].

«وكشفت صحيفة معاريف «الإسرائيلية» بتاريخ 14/ 6/ 1971م ـ 20/ 4/ 1391هـ أن حكومة إسرائيل قررت الاستعجال في إقامة أبنية سكنية على (12000) دونم تم مصادرتها من أصحابها العرب وهي لبناء «21580» وحدة سكنية يتسع كل منها لـ 5 أشخاص»[2].

«وفي عام 1392هـ ـ 1972م شرعت بلدية القدس (الإسرائيلية) بوضع مخطط هيكلي للقدس يشمل القسم المحتل من المدينة عام 1368هـ ـ 1948م وما احتل عام 1387هـ ـ 1948م وما احتل عام 1387 هـ ـ 1967م، وتمت المصادقة عليه في يوم الجمعة 4 تموز 1980 ـ 21 شعبان 1400هـ. ويهدف المخطط إلى تحويل مدينة القدس بشطريها إلى مدينة واحدة ذات أغلبية يهودية، وعلى الفور بدأت ورشات الآثار اليهودية العمل في ثلاثة أماكن رئيسة وهي:

1 ـ المدينة العليا وأطلقوا عليها اسم داود ـ عليه السلام ـ.

2 ـ ملاصقة للمسجد الأقصى المبارك.

3 ـ منطقة البوابة، بوابة عبور المسيح»[3].

---

(1) الأحمد، نجيب: تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، دون تاريخ نشر ودون مكان نشر، ص 58 ـ 59.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 60.

(3) جريدة (تشرين) الدمشقية، العدد 6629، تاريخ 29/ 6/ 1996م.

وقد أحاط الصهاينة مدينة القدس بدائرتين من المستعمرات: «الداخلية هي الضواحي اليهودية التي بنيت حول القدس الشرقية، والخارجية هي سلسلة من المستعمرات تحيط بالقدس من الجنوب والشمال والشرق وتمتد «11» ميلاً في حدها الأقصى عن وسط مدينة القدس ويسكنها نصف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية باستثناء القدس. وتقيم هذه المستوطنات عائقاً مادياً أمام توحيد القدس مع باقي أراضي الضفة الغربية، كما تقطع اتصالها بالمدن الفلسطينية الرئيسة. وفي مارس 1997م صدرت موافقة حزب الليكود على البدء في بناء مستوطنة «هارحوما» في جبل (أبو غنيم) جنوب القدس لتكمل الطوق على المدينة المقدسة من جهة الجنوب وتفصلها نهائياً عن مدينة بيت لحم كما صدرت موافقة رئيس بلدية القدس «الإسرائيلية» في 27/ 7/ 1997م على بناء مجمع سكني كبير داخل حدود القدس العربية القديمة في حي رأس العمود بتمويل المليونير الأمريكي اليهودي «إيرفنج مسكوفتش» الذي قام بتمويل شق النفق تحت أسوار المسجد الأقصى المبارك عام 1996م. وفي شهر يوليو 1997م أعلنت بلدية القدس «الإسرائيلية عن البدء بتنفيذ «14» مشروعاً استيطانياً داخل القدس الشرقية»[1].

لقد استغلت «إسرائيل» أبشع استغلال الظروف السياسية القاسية التي عصفت بالدول العربية، ولا سيما تداعيات الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت وظروف حرب الخليج الثانية في عام 1991، وأحداث 11 سبتمبر عام 2000 وما أعقبها من هجمة صليبية أميركية حاقدة على العرب والمسلمين، ثم الغزو الأمريكي للعراق في ربيع عام 2003م، وكافة التداعيات السياسية والعسكرية والطائفية المقيتة لهذا الغزو. ففي أوج هذه الأحداث السياسية والعسكرية العاصفة استطاعت الآلة العسكرية الصهيونية بتوجيهات من المؤسسات الإستراتيجية الصهيونية

(1) أفعى الاستيطان، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص 12 ـ 13.

الاستعمارية عزل مدينة القدس تماماً والمضي قدماً في تهويدها وأسرلتها تلبية لتحقيق الحلم الصهيوني المتمثل بهدم المسجد الأقصى المبارك وبناء «الهيكل» المزعوم.

لقد استغلت «إسرائيل» الظروف السياسية الآنفة الذكر، «فأقامت حواجز على مداخل مدينة القدس الأمر الذي حرم الأهل من غير سكان القدس «داخل حدود بلدية الاحتلال» من دخول المدينة إلا بتصاريح معقدة، وشيئاً فشيئاً تحولت الحواجز المؤقتة إلى حواجز دائمة، وأصبحت اليوم معابر دائمة تفصل بين حيّ وحيّ وشارع وشارع وقرية ومدينة.. وتواصلت الحملات والإجراءات الاحتلالية.. وتصاعدت الهجمات والاعتداءات بحق كل ما هو مقدس في المدينة.. فحرمان الناس من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك أصبح أمراً عادياً مألوفاً لا نسمع له استنكاراً ولا تتنبه له القيادات السياسية في العالم العربي والإسلامي المثقلة بالهموم والمشاكل المصطنعة.. ووضعت القدس في أسر الجدار الكريه الذي حال بين الأب وابنه وبين الجار وجاره.. وامتدت يد التهويد الصهيوني المبرمج لتطال المؤسسات الفلسطينية التي تُعنى بالحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية في القدس.. فتم حظر أي مؤسسة يشتبه في انتمائها للسلطة الوطنية الفلسطينية أو تعمل بما يخدم المسجد المبارك أو القيام عليه.. فمن لجنة التراث التي تم حظرها إلى جمعية التطوير إلى جمعية البيت الشرقي إلى مؤسسة الوفادة التي تم إغلاقها مؤخراً دون أي إثبات على أنها تقوم بنشاطات ممنوعة أو تمس الدولة الغاصبة[1].

وفي شهر أبريل 2007م كشف الكاتب الصحفي الفلسطيني «صالح النعامي» النقاب عن دور تهويدي كبير في مدينة القدس تقوم به جماعة «عطيرات كوهنيم» الصهيونية المتطرفة، ومما قال: إن جماعة «عطيرات كوهنيم» أخذت على عاتقها تهويد القدس المحتلة، وتحديداً المسجد الأقصى، وتقوم حكومة «أولمرت» بتوفير الغطاء السياسي والأمني لتنفيذ مخططاتها التي كشفت بعضها وسائل الإعلام

(1) موقع الأقصى أون لاين (www.alaqsa-online.com).

الإسرائيلية، فهي قد تعاونت مع الحكومات ـ الإسرائيلية ـ المتعاقبة بشأن مواصلة مشروع التهويد الذي يبلغ ذروته بطرد المسلمين من المسجد الأقصى. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية الحالية بالتعاون مع جماعة «عطيرات كوهنيم» بمأسسة عملية التهويد الكامل للبلدة القديمة والأقصى المبارك. وتنشط كافة الجمعيات الصهيونية المتطرفة في مجال التهويد بتنظيم حملات كبرى لجمع التبرعات عبر العالم، ولا سيما في كل من أمريكا وكندا وأستراليا لشراء أكبر عدد من منازل الفلسطينيين في البلدة القديمة، لا سيما المنازل المهجورة، وتتعاون مؤسسات الحكم المختلفة في تسهيل عملية تزييف الأوراق المتعلقة بملكية هذه المنازل، وذلك بالتعاون مع بعض السماسرة الفلسطينيين من العملاء المرتبطين بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة، ويقف على رأس الأثرياء اليهود الذين يتبرعون للمشروعات التهويدية، الملياردير اليهودي «يوسف جوتنيك» من أستراليا، والملياردير «أورفينغ ميسكوفيتش»، و«ي. رينات» وكلاهما من الولايات المتحدة. وتحاول الجمعيات الصهيونية الاستعمارية إغراء الفلسطينيين الذين يقطنون في محيط المسجد الأقصى من أجل دفعهم لبيع منازلهم مقابل مبالغ مالية ضخمة نسبياً، لا سيما وأن سلطات الاحتلال تفرض عليهم ضرائب باهظة لدفعهم لترك المكان»[1].

وتتوالى عمليات تهويد القدس بتعاون وثيق بين سلطة الآثار ـ الإسرائيلية ـ والجماعات الصهيونية المتطرفة.

فقد أعلنت مؤسسة الأقصى لأعمار المقدسات الإسلامية في بيان عممته صباح يوم الخميس 19/ 4/ 2007م عن «أعمال باشرت بها شركات ومؤسسات إسرائيلية في أسوار البلدة القديمة للقدس بحجة الترميم، بالإضافة إلى قيام بلدية القدس بتنفيذ مشاريع لتحويل محيط المسجد الأقصى إلى حدائق عامة، في سعي حثيث لطمس معالم مدينة القدس العربية والإسلامية وتهويدها، ووضع ختمها على

(1) موقع الأقصى أون لاين (www.alagsa-online. com).

حجارة السور المستبدلة، الأمر الذي يقدم معلومات مضللة ومزيفة للسائح الأجنبي بأن السور أثر يهودي»[1].

وقد كشفت جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية مؤخراً النقاب «عن عمليات تزوير كبير وخطيرة تقوم بها جهات صهيونية متطرفة لشراء عقارات عربية في القدس القديمة، باعتمادها على عمليات الغش والاحتيال والتزوير، حيث يقوم الصهاينة بالعمل على تسجيل أراض في القدس بأسماء عرب ممن ليس لهم أرض أصلاً في القدس، ومن غير سكان القدس، حيث تأتي هذه الجهات المتطرفة لتعرض أمامهم أوراق «طابو» تثبت أنَّ أراض مسجلة بأسمائهم في القدس القديمة وتعرض عليهم مبالغ كبيرة من الأموال لشرائها»[2].

وهكذا، فإنَّ عمليات تهويد القدس أرضاً وتاريخاً وحضارة ومقدسات تشكل سياسة إستراتيجية صهيونية ثابتة تُنفّذ على أرض الواقع بخطى حثيثة دون كلل ولا ملل، وهي تعتبر القاعدة والمنطلق وجزءاً لا يتجزأ من سياسة السيطرة على المسجد الأقصى المبارك، تمهيداً لهدمه ـ لا قدّر الله ـ، ومن ثمَّ المباشرة ببناء «الهيكل» المزعوم على أنقاضه.

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) نفس المصدر (1).

obeikandl.com